وفي الشرح قال الشيخ بهاء الدين السبكي وهذا ليس على اطلاقه وانما يستحيل اذا كان طلب
الفهم مصروفا الى المتكلم بالكلام الاستفهامي واما اذا كان مصروفا الى غيره مما طلب فهمه فلا
يستحيل كما في قوله تعالى ءانت قلت للناس اتخذوني وامي فهو استفهام حقيقي طلب به
اقرار عيسى عليه السلام في ذلك المشهد العظيم بانه لم يقل ليحصل فهم النصارى ذلك فيستقر
عندهم كذبهم فيما ادعوه انتهى واقول فيه نظر اما اولا فلان قول النحاة حقيقة الاستفهام طلب الفهم
طلب الفهم مطلقا سواء كان للطالب او لغيره بل معناه طلب الفهم للطالب المتكلم بالاستفهام
قال التفتازاني في المطول في باب الانشاء وانواعه على ما ذكرها المصنف خمسة لانه اما ان
يقتضي كون مطلوبه ممكنا اولا الثاني التمني والاول ان كان المطلوب به حصول امر في ذهن
الطالب فهو الاستفهام وان كان المطلوب حصوله في الخارج فان كان ذلك الامر انتفاء فعل فهو النهي
وان كان ثبوته فان كان باحد حروف النداء فهو النداء والا فالامر فانت تراه كيف جعل المطلوب
بالاستفهام حصول امر في ذهن الطالب واما ثانيا فلان المعنى الحقيقي للفظ ما يقصد منه اولا
وبلا واسطة معنى اخر مقصود من ذلك اللفظ وعلى هذا فلا يكون فهم الحاضرين المطلوب حصوله
من الاقرار المطلوب باداة الاستفهام معنى حقيقيا لتلك الاداة لان فهم الحاضرين مقصود
منها ثانيا وبواسطة الاقرار لا اولا وبلا واسطة قوله اذ التقدير عند من جعلها للاستفهام
امن هو قانت خير ام هذا الكافر اي المخاطب بقوله قل تمتع بكفرك وفي التعليق وفي هذا التقدير
تقرير لان ام متصله وقد صرح في الكلام على ام انها اذا كانت مسبوقة بهمزة استفهام لزم
ان يكون الاستفهام حقيقيا وقد سلم ان الاستفهام في الاية مجازي كما سبق انتهى واقول
سيأتي لنا هناك ما يحقق ان مراده ان ام المتصله المسبوقة بهمزة لا للتسوية قد تكون الهمزة
معها للاستفهام الحقيقي لا ان الهمزة معها دايما للاستفهام الحقيقي واعلم ان الصواب في عبارة
المصنف ان يقول اي المخاطب بتمتع بكفرك قوله وذلك ان تقول لا حاجة الى تقدير معادل في
البيت وذلك بان يجعل الهمزة فيه لطلب التصديق والمعادل انما يمكن مع طلب التصور قوله
وامتناع ان يؤتى لهل بمعادل لانها لا تكون الا لطلب التصديق وفي الشرح فان قلت ينتقض
بقوله عليه السلام يعني في حديث جابر بن عبد الله الذي ساقه البخاري في كتاب الجهاد
هل تزوجت بكرا ام ثيبا قلت استشهد ابن مالك به على ان هل قد تقع موقع الهمزة فيأتي
المعادل فهنا يأتي النقض كما ذكرت لكن لقايل ان يمنع اتصال ام في هذا الحديث لجواز ان تكون
منقطعة فاستفهم اولا ثم اضرب واستفهم ثانيا والتقدير بل اتزوجت ثيبا وحينئذ
فلا نقض انتهى واقول الدليل على كون ام في الحديث متصلة من وجهين احدهما وقوع المفرد
بعدها قال التفتازاني عند قول صاحب التلخيص وامتنع هل زيد قام ام عمرو لان المفرد بعد
ام دليل كونها متصلة وثانيهما ما قاله ابن مالك في كتابه المسمى شواهد التوضيح والتصحيح
لمشكلات الجامع الصحيح ان استفهام النبي صلى الله عليه وسلم جابرا لم يكن الا بعد علمه بتزوجه
اما بكرا واما ثيبا فطلب منه الاعلام بالتعيين كما كان يطلبه باي فالموضع اذن موضع الهمزة
لكن استغني عنها بهل وثبت بذلك ان ام المتصله قد تقع بعدها كما تقع بعد الهمزة انتهى والجواب
عن النقض ان الاتيان لهل بمعادل وان ثبت نادر والنادر في حكم العدم قوله وقد قال الثاني

قوله

قوله تعالى افمن هو قائم على كل نفس بما كسبت ان التقدير كمن ليس كذلك ام لم يوحدوه ويكون
وجعلوا لله شركاء معطوفا على الخبر على التقدير الثاني هذا التقدير الثاني صرح به
صاحب الكشاف فقال ويجوز ان يقدر ما يقع خبرا للمبتدا ويعطف عليه وجعلوا وتمثيله
امن هو قائم بهذه الصفة لم يوحدوه وجعلوا له وهو الذي يستحق العبادة وحده شركا
قال ابو حيان فيه اقامة الظاهر مقام المضمر في قوله وجعلوا لله اي وجعلوا له وفيه حذف
الخبر عن المقابل واكثر ما جاء هذا في الخبر المقابل واقول وضع الظاهر هنا موضع المضمر له نكتة
وهي الدلالة على زيادة التشنيع عليهم بجعلهم شركا لله لانه اسم للمستحق لذاته العبادة
وحده وفي الشرح ولم يلح لي وجه اختصاص العطف على الخبر بهذا التقدير الثاني دون
الاول واقول لاح لي انا من فضل الله تعالى وجه اختصاصه بذلك وهو حصول المناسبة
بين المعطوف والمعطوف عليه التي هي شرط في قبول العطف بالواو في التقدير الثاني
وعدم حصولها في التقدير الاول قال اهل المعاني نحو زيد يكتب ويشعر مقبول للمناسبة
بين الشعر والكتابة وزيد يعطي ويشعر غير مقبول لعدم المناسبة بين الاعطاء والشعر
وعابوا على ابي تمام لا والذي هو عالم ان النوى صبر وان ابا الحسين كريم وقالوا لا
مناسبة بين مرارة النوى وكرم ابي الحسين حتى يعطف احدهما على الاخر بالواو قوله
وقالوا التقدير في قوله تعالى افمن يتقي بوجهه سوء العذاب يوم القيامة اي كمن ينعم في
الجنة قدره ابن عطية كالمنعمين وقدره الزمخشري كمن امن العذاب وقدره الحوفي
كمن لا يصيبه العذاب وفي الشرح الظاهر ان قوله كمن ينعم في الجنة خبر عن التقدير الذي
هو بمعنى المقدر فلا معنى اذن لادخال حرف التفسير على الخبر ويمكن ان يجعل خبر التقدير
محذوفا اي ثابت وذلك يدل على انه مقدر ومفسر بقوله كمن ينعم في الجنة انتهى واقول مثل هذا
التركيب اعني ادخال حروف التفسير على الخبر كثير في عبارات المصنفين قوله وجاء في التنزيل
موضع صرح فيه بهذا الخبر وحذف المبتدا على العكس مما نحن فيه وهو قوله تعالى كمن
هو خالد في النار ذكر في الكشاف عنه ثلاثة اوجه في قوله تعالى كمن هو خالد في النار احدها
ان يكون خبر المبتدا محذوف كما ذكره المصنف وثانيها ان يكون بدلا من قوله كمن زين له سوء عمله
وما بينهما اعتراض لبيان ما يمتاز به من هو على بينة في الاخرة لانكار المساواة بين
المتمسك بالبينة والتابع لهواه وعلى هذين الوجهين فقوله تعالى مثل الجنة مبتدا محذوف
الخبر اي فيما قصصنا عليك مثل الجنة وثالثها ان يكون خبر المثل الجنة وتقديره امثل اهل
الجنة كمثل من هو خالد في النار فعرى من حرف الانكار وحذف ما حذف منه تصوير المكابرة
من يسوي بين المتمسك بالبينة والتابع لهواه وانه بمنزلة من يسوي بين الجنة والنار
واعلم ان ما يذكره المصنف من اية او غيرها بعد ذكر حكم مثالا له لا يقتضي حينئذ لذلك الحكم
وعدم احتمال له غيره بل انما يقتضي صحة كونه من ذلك الحكم فاحفظ هذا واذكره فانه
ينفعك في الجواب عن تشغيبات كثيرة قوله ولهذا اختصت باحكام اي ولكون الالف اصل
ادوات الاستفهام انفردت من بين ادواته باحكام لا يوجد تلك الاحكام في غيرها
من ادواته فانها داخلة على المقصور فان قلت الذي يسبق الى الفهم من تخصيص شي باخر

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1